الأديب العربي ومشكلات الالتزام (١)

إذا تحدثنا عما يجب أن يلتزم بـه الأديـب أو الفنـان فـلا يكفـي أن نقول: يجب يلتزم بقضايا المجتمع أو الناس أو الجمهـور؛ إذ إننـا نتساءل: من الذي يبلور هذه القضية؟ والأهم من ذلك: مـن ذا الـذي يرسم الجهاد في سبيلها ويضع الهدف القريب والبعيد لهذا الجهاد؟

إن المفكرين في كل أمة وكل عصر، والأدباء ضمن هؤلاء المفكـرين دون ريب، صحيح أنه عندما تختفي من حياة النـاس القـوة الـتي توحـد فيما بينهم، وعندما تبدو متناقضـات المجتمـع، وكأنمـا لهـا كيـان مستقل يتضخم بمرور الزمن، وسلبية أفراد المجتمـع تفشـو أيضًـا، فتنشأ الحاجة فعلاً إلى فلسفة تستهدف التغيير، ولكن هذه الفلسفة ليست من صنع الفلاسفة بالمعنى القديم، إنها من صنع المفكرين، بل ليس المفكرون وحدهم، وإنما هم المفكرون المتفاعلون مـع الجمهـور، الذي يعتبر الصاحب الأول لكل قضية اجتماعية، والمجاهد الأصلي في سبيل التغيير الجذري، والذي من دونه لا يمكن أن تقوم معركة.

ومجتمعنا العربي مملوء بالمتناقضات المتضخمة، ولابد لنا من فلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة، تكون خلاصة لفكر المفكرين

العرب ولجهاد الأمة العربية العريقة بحيث تتضح لنا معالم القضية العربية العامة والشاملة.

إن معركة المصير المحتومة مع العدو ليست بداية المطاف ولا نهايته، وحتى النصر واسترداد الأرض السليبة إذا تحقق، ليس هو نهاية المطاف، إنه خطوة أساسية على الطريق، ولكن طريق العرب ممتد إلى آفاق أوسع وأرحب.

إن قضية العرب الأساسية هي تحقيق وجود إنسان عربي مسلم بكل إمكانات العمل الخلاق في سبيل عيشه، وفى سبيل تحقيق ذاته، وفى سبيل مساهمته الفعالة في الأحداث التي يصنع بها للإنسانية مستقبل بشريتها وأمنه.

إن للعرب تاريخهم وفلسفتهم وواقعهم وكيانهم الإنساني المتميز من جهة والمتحد مع سائر الكائنات الإنسانية من جهة أخرى، وكل هذا يحتاج إلى جهود فلسفية وعلمية لاستبيان حقيقته واستخراج خصائصه، وإيجاد منهج عربي إسلامي لا يهدف إلى مجرد الرفه المادي أو التقدم العلمي، وإنما يستهدف تحقيق الذات الإنسانية العربية المسلمة عن طريق العمل الخلاق والتغيير المتجدد والإرادة الحرة.

كما أن التراث والواقع في العالم العربي يجب أن يتفاعلا في عقل كل مفكر عربي معاصر؛ للمساهمة في مولد هذا الاتجاه الجديد المستهدف الذي سنرفع راياته في الجهاد، وبعد الجهاد؛ ليكون لنا نبراسًا مستوحى من القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لنحقق الوجود العربي الكريم.

ولا يمكن لأي توجه أو اتجاه أو أيديولوجية مستوردة أن تقوم مقام الاتجاه المستوحى من واقعنا وبيئتنا ودِيننا، وما يجب أن يبقى من تراثنا الثقافي والاجتماعي؛ لكي نستطيع أن نرسم أقرب الأشكال ملاءمة لما سيكون عليه التطور العربي غدًا.

إن شعارات الكفاح في معركتنا المصيرية ومحاربة الإمبريالية والعدو الغاشم أصبحت لا تؤثر في حماس الجماهير كما كانت في الخمسينات والستينات، وما أريد أن أؤكده أنها لم تصبح وحدها هي الإطار الذي يمكن أن يحرك به الكاتب أو الأديب حماس الجماهير؛ لأنها لا تحقق إلا نجاحات صغيرة مشكوك في فعالياتها أمام عولمة الإعلام والثقافة وسرعة الاتصال بين كل من هذه التيارات الفكرية وقوة إمكانات أعداء العروبة والإسلام، وتنوع إمكاناتهم التقنية في غزو عقول الشباب العربي؛ مما يجعلنا لا محالة أمام ضرورة مهمة لوجود فلسفة عربية مبنية على أسس الشريعة الإسلامية في مناحي

الحياة المختلفة، وهى عودة متطورة لمجتمع الإسلام بكل قيمه السمحة، والتي من حصيلتها سنصل إلى البناء الشامخ المحقق لتطلعات الشعب العربي في المستقبل الفسيح الآفاق.

وكذلك موقف الدين وعلماء الدين من مجموع الحركات الوطنية في الأقطار العربية التي تمثل جزءًا مهمًا لحركتنا القومية، ودور الدين في فلسفتنا وتغلغله في حياتنا اليومية وأثر النص القرآني الكريم، وهو ذروة في الروعة الفنية، الذي تعتاده الأذن العربية وحتى الإذن الأمية، ثم أثر كل هذا في الفكر، وفى الآراء، وفى اللغة ذاتها التي يعبر بها الأديب.

هذه كلها مشكلات وقضايا، ولا تعارض بين أن نسير قدمًا في نضالنا ومعاركنا من أجل التحرير، وبين أن نجعل الوقت نفسه لهذه الموضوعات أهميتها ومكانتها في عملنا البناء في سبيل تغيير المجتمع عن طريق الفكر.

وللحديث بقية..

الأديب العربي ومشكلات الالتزام (٢)

لست بحاجة إلى التذكير بالقول بأن تاريخنا الحديث والوسيط مختلف اختلافًا كليًا عن تاريخ أوربا الحديث والوسيط، فالعامل العربي مثلاً لم يمر بنفس التجارب التي مر بها العامل الأوربي عندما غزت الآلة كل مرافق الحياة عندهم، وتضخم الإنتاج، وانعدمت الصلة الروحية بين المنتج والسلعة والمستهلك، ونحن أيضًا لا نشبههم في تجاربهم الأخرى الكثيرة في كافة مناحي الحياة، بل إن الفلاح العربي لم يشهد بعد بصورة كبيرة عصر الميكنة في الحقل الزراعي بقدر انتشارها الواسع في الفلاحة بأوربا.

كل هذا طبعًا يحتاج منا إلى ضرورة دراسة الواقع العربي بشكل مفصل حتى نصل إلى الاتجاه العربي الفكري النابع من بيئتنا الاجتماعية والاقتصادية الواقعية، ولا يمنع ذلك بالطبع استفادتنا أثناء البحث من الفلسفات العالمية والأيديولوجيات المختلفة والوسائل التي استخدموها لإيجاد أدب في مجتمعاتهم يواكب بيئتهم وما حققوه على أرض الواقع في شتى مناحي الحياة.

صحيح أن هذا لن يؤجل معركتنا أو يخفف من سرعة خطاها، وصحيح أن هذا لا يمنع من أن نصب جهودنا في سبيل تحرير الإنسان الحديث من الاستعمار والتسلط والعبودية، والجهاد في سبيل تخليصه من كافة أشكال العلاقات الظالمة، وصون حقوقه في حياة كريمة يسودها إحقاق الحق والعدالة والمساواة وسيادة القانون من خلال ديمقراطية عربية إسلامية تستمد جذورها من الشورى الإسلامية الصالحة لكل عصر في كل مكان وزمان.

وأخيرًا لابد لنا أن نذكر دائما أن ثورتنا الإصلاحية متجددة، وأن تطلعاتنا لا نهاية لآفاقها.

وهنا يثور السؤال الجوهري في موضوع الالتزام، وهو موضوع أطلق عليه خطأ اسم الشكل والمضمون، وفصل أصحاب هذا الرأي فصلاً تعسفيًا بين الشكل والمضمون، في حين أن الأدب يرفض هذا التقسيم رفضًا باتًّا. والمضمون يأبى إلا أن يفرض نفسه على الشكل، فإذا كان المضمون فجًا من الناحية الإنسانية أو الفنية فسيفرض فجاجته على الشكل الفني للعمل الأدبي.

وندلل على صحة رأينا في علاقة الشكل بالمضمون، أطرح سؤالاً: هل يمكن مثلا للحن يوحي بالقداسة الدينية أو المارشات الجنائزية أن يدخل في نسيج رثاء رجل مثل لينين مثلاً؟

وجاءت وسائل الإعلام المختلفة ففرضت بقوتها الجبارة تغيرات مهمة في أداة الأدب وشكله وأدخلت على الساحة الإعلامية مساحات من الدعاية المختلفة مدمجة في أعمال أدبية مختلفة لاستغلال شغف الناس بهذه الأعمال ومتابعتهم لها، فتستغل إدارات الإعلام الخاص والعام مساحات على حساب العمل الأدبي الإبداعي للدعاية لتجني أرباحًا وراء ذلك، ومن خلال المتابعة نجد عدم التناغم بين الموضوع الأدبي أو الإعلامي وبين نوع الدعاية وموضوعها، وهذا ناتج من أن الأدباء والمهتمين بالمادة الأدبية عليهم أن يكون لهم موقف واضح ومحدد في موضوع اختيار الإعلانات التي ستبث أو تعلن أثناء عرض عملهم الأدبي؛ لكي لا يتشتت فكر المشاهد، وقد يؤثر في إبعاد تركيزه ويقلل من الدور الذي يستهدفه الأديب بعمله الأدبي أو الفني؛ مما يتطلب من الأدباء والكتاب أن يساهموا في أعمال الدعاية مع خبراء الدعاية والإعلان، ولا يترك لهم المجال وحدهم، ولابد للأديب من محاولة إتقان الوسائل والأساليب التي تجعل صوته يصل للجماهير العريضة بدون انقطاع يؤثر على انسياب فكره أثناء عملية نقله للمتلقي من القراء والمستمعين والمشاهدين.

واليوم ولكي نجعل أدبنا وسيلة تحريك إصلاحي فلا بد من تطوير أسلوبه، ولابد أن نطور الشكل واللغة والصورة والخيال نفسه؛ لأن

المضمون قد تغير، ولأن موقف الأديب من الحياة قد تغير هو أيضًا، وبدأنا طريقًا جديدًا في إدراك الحياة من حولنا بشكل جديد.

لقد فرضت التغيرات الضخمة التي فرضها عقل الإنسان ومكتشفاته؛ أن تتغير الحياة الاجتماعية شكلاً ومضمونًا، وأن تتغير علاقات الناس بالأشياء وعلاقات الفرد بالجماعة، وهذا التغيير الذي فرضه عقل الإنسان بعد أن بشر به عقل الأدباء والمفكرين لابد لنا من تغيير أسلوب الأدب ليظل الأدب دائمًا وسيلة تقدم وسلاح قوي لحركة الإصلاح وأسلوب استكشاف المستقبل.

إن معركة المصير التي يخوضها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج تحتاج معرفة وإدراكًا، لو تعاونت الدعاية مع الأدب في سبيل إيصالها وإيقاظها لدى الجماهير لأدت إلى تعميق دور كل منهما.

ولكن أن أدب الاستراتجيات الثقيلة الذي يصنع المستقبل لابد له من أن يتقن أسلوب ربط الماضي بالحاضر؛ ليخرج منهما رؤية منفتحة الآفاق، عميقة الغور، للمستقبل الذي من أجله نعيش اليوم، وليس الماضي ولا الحاضر إلا بعضًا من عناصر الرؤية، أما أخطر عناصرها فهي موهبة الأديب وحسه.. وأما أخطر أسلحتها فهو الأسلوب الجديد -أسلوب الفن- الذي يمكن أن يهز كيان الجماهير رفعةً أو هبوطًا.

التباين بين مخرجات التعليم والتدريب وسوق العمل الليبي (١)

من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المهمة موضوع: مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة، وكذلك المعاهد والمراكز التدريبية المتنوعة التخصصات وعلاقتها بطلب القوى العاملة، وقد برزت في الفترة الماضية كمشكلة تؤرق كل الحكومات العالمية والعربية، وبخاصة الليبية، وهي من المشكلات التي يجب دراستها وتحليلها بهدف الخروج بمؤشرات تفيد وضع السياسات والخطط التنموية المستقبلية، وتمكين أية دولة من تحقيق حقوق مواطنيها للحصول على العمل اللائق والكريم.

إن المتتبع لأداء الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة الماضية يلاحظ بروز ظاهرة الباحثين عن العمل، خاصة بين الشباب الليبي من خريجي الجامعات والمؤسسات التدريبية.. والسؤال الذي يثار في هذه الحالة هو: كيف يمكن تفسير ظاهرة الباحثين عن عمل في الاقتصاد الليبي في ظل وضع ديموغرافى يتميز بالخصائص التالية:

- صغر حجم السكان الليبيين، وصغر نسبة العاملين من الليبيين مقارنة بمجموع السكان، حيث إنها لا تتجاوز ٣٠٪.
- أن مساهمة المرأة في القوى العاملة لا تتجاوز ٢٥٪.
- أن هناك نسبة غير قليلة من القوى العاملة العربية والأجنبية في مهن وحرف عديدة ومتنوعة بعضها بإجراءات رسمية وبعضها بدون إجراءات.

عندما نأخذ في الاعتبار هذه الحقائق الديموغرافية، مع الإلمام بموارد ليبيا من النفط ومشتقاته ومن بعض الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية الأخرى، فإن الأسباب الرئيسية المسؤولة عن وجود ظاهرة الباحثين عن عمل يمكن إرجاعها إلى سوء التخطيط وغياب التنسيق بين برامج تنمية القوى العاملة الليبية، واحتياجات سوق العمل الليبي من ناحية أخرى، كسبب مهم ورئيسي.

هذا إلى جانب مجموعة أخرى من الأسباب ساعدت في زيادة عدد الباحثين عن عمل، وأسهمت في زيادة الهوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

ولعله من المفيد قبل أن نبدأ في التطرق للعامل والسبب الرئيسي؛ أن نتطرق للعوامل والأسباب المساعدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- غياب التوجه الاقتصادي الواضح والمستقر، حيث أدى تغير التوجهات الاقتصادية باستمرار إلى عدم وجود رؤية واضحة عند الاقتصاديين ورجال الأعمال والمستثمرين والمخططين، وانعكس ذلك على عدم إمكانية معرفة احتياجات سوق العمل الليبي خلال أية مدة مستقبلية.

- تدني مستوى التعليم، فلا أحد ينكر أن مستوى الأداء في مراحل التعليم قد تدنى؛ لأن الخريجين -حتى الجامعيين- مستوى تحصيلهم العلمي يقل كثيرًا، قياسًا بالأجيال التي سبقتهم، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار على وسائل تعليم محددة، وعدم تخريج معلمين أكفاء، وأيضًا سوء اختيار المدرسين غير الليبيين، وفي هذا المضمار حدِّث ولا حرج عن اللجان التي ترسل لاختيار المدرسين خلال العشرين سنة الماضية، هذا بالإضافة إلى غياب الضبط والربط في إدارات المؤسسات التعليمية والجامعات، وضعف أداء التفتيش المدرسي، وكذلك عدم وجود متابعة لكفاءة الأداء في التعليم الجامعي، وأخيرًا ظاهرة الغش في الامتحانات، وتسرب أوراق الأسئلة.

- ضعف وتخلف التدريب المهني، حيث تعاني مراكز التدريب المهني -رغم المخصصات المالية الضخمة المخصصة لها- من التدني الملحوظ في أساليب التدريب، والمناهج المقررة، والمدربين الأكفاء.

هذه العوامل المساعدة، إلى جانب غيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ساعدت أيضًا في الوصول إلى ما نحن فيه، وهذا ما سأتناوله في هذه السطور، كما أشرت إلى زيادة الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، وبالتالي تزايد عدد الباحثين عن عمل.

إن عملية التنمية بصفة عامة تعتمد على كفاءة القوى العاملة، باعتبارها أحد عناصر الإنتاج، كما أن الثروة في أي مجتمع وإمكانياته الأخرى؛ تعتمد في جانب كبير منها على قدرة المجتمع في وضع خطط فاعلة لتنمية القوى العاملة ورسم سياسات خاصة بها. ويعتمد التخطيط للقوى العاملة على أسلوب يهدف إلى تقدير العرض والطلب من الناحيتين: الكمية والنوعية، والموازنة فيما بينها؛ لتحديد الفائض أو العجز من القوى العاملة.

ومن جهة أخرى، فإن التخطيط التعليمي والتدريبي إذا لم يضع في أولويات مستهدفاته توفيرُ متطلبات سوق العمل من عناصر بشرية مؤهلة يظل تخطيطًا يشوبه عيب كبير؛ لأنه لا يخدم المصلحة العليا لأية دولة، حيث تتم مصلحة أية بلد بتمكين شبابها من الحصول على حقهم في العمل الكريم داخل مجتمعه..

إن تخطيط القوى العاملة يجب أن يتم ربطه بتخطيط التعليم والتدريب من ناحية، وبالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، وبذلك يصبح الهدف الرئيسي لتخطيط القوى العاملة هو: وضع استراتيجية متكاملة لتنميتها، بحيث تتمشى مع الخطوط العريضة لأهداف التنمية الشاملة، وتهدف إلى التعرف على العجز والفائض في القوى العاملة مع اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك ذلك.

كما أن المستوى الذي يسير فيه أي اقتصاد بكفاءة وفعالية يعكس إلى حد كبير كفاءة القوى العاملة فيه، وهذا بدوره يتوقف على نوعية التحضير المسبق للقوى العاملة؛ لذلك فإن اختلال التوازن بين العرض والطلب هو الترابط الخاطئ بين المؤسسات التعليمية والتدريبية من ناحية، وحاجات الاقتصاد من المهارات والكفاءات من ناحية أخرى، وتباعد الهوة بين الاثنين يؤدي إلى استثمار بشري خاطئ، خاصة إذا كان ما هو معروض أكبر مما هو مطلوب من القوى العاملة. وبمعنى آخر، فإن هذا الاختلال ينجم عنه عرضًا أكبر من الطلب وقلة في المعروض، فتبرز ظاهرة «البطالة»، أو الباحثين عن العمل.

وبصفة عامة، فإن مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام المسؤولين في معظم دول العالم، ولعل ذلك يعود إلى النتائج السلبية

الـتي قـد تتركهـا مثـل هـذه المشـكلة علـى النـواحي الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية.

وللحديث بقية..

التباين بين مخرجات التعليم والتدريب وسوق العمل الليبي (٢)

رغم اختلاف معدلات البطالة بين الدول إلا أن هناك أسبابًا مشتركة من أهمها: ارتفاع معدلات النمو السكاني، والركود الاقتصادي، وارتفاع الزيادة في مخرجات التعليم وعدم توافقها مع سوق العمل، وعلاوة على الفساد الإداري والمالي وسوء توزيع ثروة المجتمع... وغيرها.

ولقد ترتب على الزيادة الكبيرة للإنفاق الاستثماري على مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة السبعينات والجزء الأول من الثمانينات زيادةً كبيرة في الطلب على استخدام قوى عاملة أكبر مما هو معروض من القوى العاملة الليبية، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. وقد تم سد النقص في عجالة وبدون تخطيط؛ عن طريق الاستعانة بالعمالة العربية والأجنبية، وإزاء هذا الوضع لم يكن هناك ما يسمى بمشكلة فائض في عرض القوى العاملة الوطنية، أي لم يكن هناك وجود لظاهرة الباحثين عن العمل.

ومن الجدير بالذكر أنه قد ترتب على زيادة الإنفاق الإنمائي والإداري على قطاع التعليم والتدريب؛ وفرة في عدد المرافق التعليمية والتدريبية وفى عدد المنتسبين إليها من الطلاب والمتدربين.. مما أدى إلى زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل الذي جاء بصورة أكثر وضوحًا في بداية التسعينيات، حيث بدأت المعاناة الاقتصادية والحصار الاقتصادي على البلاد، كما أن تحول العمال نظريًا إلى شركاء في المؤسسات الإنتاجية مما أدى إلى انكماش الملكيات العمالية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدم وجود برامج تطويرية لها، وأيضًا صعوبة حصولها على المواد الخام وقطع الغيار؛ كل ذلك أدى إلى انخفاض إنتاجها، وأغلق البعض منها بصورة مؤقتة أو دائمة، كما تم أيضًا إيقاف النشاط التجاري وضم العاملين فيه إلى القطاع العام، وبالتالي تضخم عدد العاملين بالقطاع العام ...وأصبح هذا القطاع يعاني من البطالة المقنَّعة.

وبتشخيص واقع العلاقة بين العرض والطلب على القوى العاملة منذ منتصف الثمانينات يتضح أن هناك فائضًا في عروض العمل في بعض التخصصات، ويمكن إرجاع وجود مثل هذا الفائض لغياب التخطيط بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. ويبدو أن هذه المشكلة مازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر.

وفى إحدى التقارير المتعلقة بالتشغيل من قبل هيئة القوى العاملة في عام ١٩٩٥ تم الإشارة إلى أن هناك أعدادا كبيرة من الخرجين في تخصصات مختلفة؛ لن يتمكن سوق العمل الليبي من استيعابها بالكامل، ورغم ذلك مازال أعداد الطلاب كبيرًا في المؤسسات التعليمية ومازال توجيه الطلاب وقيدهم مستمرًا بهذه التخصصات، ونذكر منها على سبيل المثال: العلوم السياسية، والعلوم الإدارية والمالية المتوسطة، والمكتبات والآثار، والخدمة الاجتماعية المتوسطة والعليا، والطباعة وأمانة السر، والعلوم الزراعية المتوسطة، والهندسة التطبيقية المتوسطة... وغيرها.

وقد ترتب على ذلك عدم وجود فائض في فرص العمل، وازدياد عدد الباحثين عن العمل، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأعداد بصورة أكثر مما هي عليه الآن.

يرجع وجود ظاهرة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي إلى بعض العوامل منها:

- تراجع الأداء الاقتصادي، وعدم وجود استراتيجية توجه اقتصادي واضحة، مما جعله اقتصادًا متقلبًا غير مستقر، فلم يتمكن المختصون من رسم سياسات سوق العمل واحتياجاتها.

– انخفاض الإنفاق الاستثماري في بعض المناطق أدى إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل بها.

– سوء الإدارة وانعدام التنسيق وغياب التخطيط الذي يستهدف التقليل من التباين بين حاجات السوق ومخرجات التعليم والتدريب.

– منح صلاحيات الإذن بالعمل للأجانب لجهة أخرى ليس لها علاقة بتشغيل المواطنين مما يضيع ويهدر أي محاولة للتدريب أو الإحلال.

– التنظيم القانوني لمرتبات الليبيين (قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١)، يحتاج إلى قرار شجاع لإلغائه، ومنح الجهة الإدارية المسؤولة عن الدولة أن تضع جدولاً لمرتبات العاملين بالدولة، أما بقية العاملين فليصدر قرار من نفس هذه الجهة بتحديد الحد الأدنى فقط، على أن يتم تفعيل المجلس الأعلى للأجور، وإعادته بتكوين يمكِّن العمال وأصحاب العمل والإدارة الرسمية أن تمثَّل فيه إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، ويقع على عاتقه أيضًا دراسة الأجور كل ثلاث سنوات، وإجراء دراسات غلاء المعيشة ومستوى دخل الأسرة الليبية؛ قياسًا على أسعار السوق على مدى السنوات الثلاث.

– الابتعاد عن توطين بعض المؤسسات التعليمية المتخصصة في أماكن معينة مثل كلية المحاسبة في غريان، والتربية البدنية في الزاوية،

مع عدم إمكانية انتقال الشباب الليبي للعمل في مناطق أخرى بالبلاد؛ لأن هذا الموضوع أدى إلى ظهور رغبة من الشباب في العمل في مناطقهم؛ لأنه من الصعوبة بمكان أن يجد المواطن المنتقل سكنًا له في المكان الذي يتحصل فيه على عمل في أية مدينة أو قرية ليبية، وهنا يستدعي الأمر العودة إلى تشجيع الاستثمار الخاص في العقار لتوفير المساكن بأسعار يتناسب إيجارها مع دخل الشباب الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي.

ويتضح من خلال التقارير والإحصائيات أن عدد الباحثين عن العمل يزداد بصورة كبيرة حادة في بني غازي والجبل الأخضر- المرج، والبيضاء، ودرنة- وطبرق، أما أقل المناطق حدة ففي الجبل الغربي، والزاوية، ومازالت هناك مؤشرات لوجود باحثين عن عمل في المناطق الجنوبية وطرابلس وضواحيها.

فسوق القوى العاملة الليبية يواجه مشكلة حقيقية، وهي ملائمة مخرجات التعليم والتدريب لسوق العمل، في هذه الأيام تعلن ليبيا بين فترة وأخرى عن مشاريع جديدة إنمائية ضخمة، وكذلك فإن الجهات المسؤولة عن تشجيع الاستثمار الأجنبي تمنح أذونات لاستثمارات أجنبية، واستثمارات مشتركة في مجال السياحة والعقارات والصناعات الخفيفة والخدمات الصحية وغيرها، فهل

هناك تنسيق بين هذه المشاريع واحتياجاتها المستقبلية من العمالة؟! وهل كل مشروع مرتبط ببرنامج لإعداد قوى عاملة ليبية من الآن ستتولى إدارته بعد إتمامه؟ أم سنجلب عمالة غير ليبية ونبقى في نفس الدوامة؟!

نحن في أمس الحاجة لمركز متخصص لتخطيط القوى العاملة؛ تكون له صلاحيات كبيرة في وضع الخطط، والتنبيه على مواطن الخطأ والانحراف في سوق العمل الليبي.

كما أننا في أمس الحاجة لاستراتيجية ليبية لخطة احتياجات سوق العمل حتى سنة ٢٠٢٠، يؤخذ فيها بعين الاعتبار التوجهات والمشروعات الاقتصادية العامة، وكذلك المشروعات الاقتصادية الخاصة والمشتركة عن طريق إحصاء فني متخصص للقوى العاملة الحالية، هذا الإحصاء يختلف عن الإحصاء العام للسكان؛ لأن دمجه فيه في فترات سابقة في ليبيا أفقده أهميته الفنية والعلمية، هذا الإحصاء سيقدم المؤشرات عن القوى العاملة الليبية وتخصصاتها، وكذلك احتياجات سوق العمل.. وعند اكتمال الدراسة والإحصاء يمكن للمختصين أن يضعوا توجهات واضحة للمؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتهتم بها في مناهجها وسياسات قبولها للشباب وفقا لهذه الخطة.

حتمًا سيكون نتاج هذا العمل وجود انحراف في التخصصات خاصة الخريجين الآن، وهو ما يتطلب منا الاهتمام ببرامج إعادة تأهيل هؤلاء وفقا للمهن التي يحتاجها سوق العمل.

إن الاهتمام بهذه القضية مهم جدًّا؛ لأن تركها بدون معالجة أو محاولة تحويل تفكير الشباب إلى الحصول على المال والمزايا بدون عمل وتلهيتهم بذلك، سيكون خطأ وخطرًا كبيرًا على مستقبل هذا المجتمع، أعني بذلك ما نشاهده الآن من تكالب الشباب نحو الحصول على قروض للأسف لا تسخر لعمل مفيد وله عائد أو أملهم في الحصول على نصيبهم من توزيع الثروة.. رغم أن ما هو مطروح في هذه التوجهات قد يكون من أجل المساهمة في حل المشكلة وتوجيه الشباب للعمل الفردي أو التشاركي بمنحهم القروض والتسهيلات، وهو ما يسمى تكوين المنشآت الصغرى المساهمة في الاقتصاد الوطني؛ ولكن سوء التنفيذ والفساد الإداري جعل منه معولَ هدمٍ للشباب وتحويلهم من إنتاجيين إلى مستهلكين متواكلين.

إنني أنبه لذلك لأن الأمر يخص مستقبل هذا الوطن الحبيب...

الثورة العربية الإسلامية.. آتية.. آتية (١)

إن القرآن سيعود.. سيعود مصدرًا للتشريع فعلاً لا قولاً.. في جميع الأقطار العربية والإسلامية يتعاملون ويحكمون بقوانين، ما أنزل الله بها من سلطان، جلها من صنع البشر من أساتذة القانون، بل هي نتاج الاستغلال والقهر، وفي معظم الأحيان تخضع لأمور الحاكم المزاجية.

وكذلك فإنها مصلحة هشة الهيكل خاوية البنيان، تخاطب الجسد وتنسى الذي يخاطب الروح، تخدم أناس بعينهم، ليس كل الناس في دنياهم وتنسى أنهم سيبعثون خلقا جديدا.. فإنه يتكامل مع العمل من أجل الدنيا: « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا ».

ويرجع هذا الاستبداد إلى الانحطاط والضعف الذي وصل إليه الإنسان، رغم الانتصارات المادية التي يحرزها كل يوم في أكثر من مجال من مجالات الحياة المختلفة. وإبان ذلك وأثناءه نسي أو تناسى أن العنصر الروحي الخاص بالنفس وعلاجها، كما نسي أنه العنصر الأهم، إن لم نقل جهادها الذي تشقى به الناس أو تسعد، فكثيرا ما

نسمع أن فلانًا -على رغم ما يمتلك من مال وحياة وولد- قد انتحر أو ألقى بنفسه من شرفة بيته؛ لأنه فشل في علاج نفسه وجهادها ليبعدها عن مطامعها؛ لأن النفس أمارة بالسوء.

إن القرآن الكريم هو الكتاب المنزل من المولى، فلا يأتيه الباطل أبدا، حيث كفل للفرد داخل مجتمعه جميع الحقوق أيا كان هذا الفرد.. بحق يجب أن يكون هو وتعاليمه دستور الأمة الإسلامية والعربية خاصة، بل كافة الأمم الإنسانية عامة.. ناهيك من أنه كتاب سوَّى بين الناس واعتبر الإيمان والتقوى -دون غيرهما- معيارًا للمفاضلة بينهم.

والقرآن أخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن الجهل إلى العلم، ومن الرق والعبودية إلى الحرية والإعتاق، ويذكرنا دائمًا بأنه لا سيد ولا عبد، لأنهم سواسية كأسنان المشط، وأنه لا معبود إلا هو، واحد أحد فرد صمد لم يلد ولو يولد.

وكلما بزغ بصيص أمل للعودة إلى الصراط المستقيم، اتهم العائد المتطلع إليه بأنه منحرف عن جادة الصواب، فتتفرق بنا السبل وتتشعب بنا الدروب غير مدركين بأنه قد آن الأوان للعودة إلى النبع الصافي لننهل منه ما شاء الله لنا بأن ننهل... وبشرى وألف بشرى لمن فكر ويفكر بالعودة إلى تطبيق القرآن وجعله شريعة المجتمع بحق

فعلاً لا قولاً وشعارات؛ ليتخلص الناس من متاهات الانحراف ومنهجيات ونظريات المارقين إلى الأبد.

ولو اتبعنا السمات الإلهية فإنه بالإمكان أن نوجز السمات الأساسية التي يتسم بها القرآن وشريعته فيما يلي:

أولاً : جاء للناس كافة.

ثانيًا : يدعو إلى العدل والمساواة.

ثالثًا : يصلح لكل زمان ومكان.

رابعًا : يدعو للتي هي أقوم.

خامسًا : يتسم بالكمال والشمول.

سادسًا : منزه عن التبديل والتحريف.

وهذه السمات على سبيل المثال لا الحصر للتدليل على صلاحية القرآن كمصدر للتشريع.

والدولة الإسلامية التي وضع أسسها القرآن هي الدولة النموذج التي يجب أن يُحتذى، وهي الدولة المثالية الخالية من الزيف والاستغلال والظلم، دولة لا يوجد فيها فرق بين غني وفقير في الحقوق والواجبات، ولا ينالها تحريف أو تبديل في المبادئ، علاوة على أهدافها السامية.. ولكن النفوس التي لا تستطيع أن تعيش في دولة هكذا أساسها.. وهي قوى الزيف والطغيان ما تفتأ تروج لقوانين

ونماذج دستورية مستوردة لتعرف كيف تتسرب من خلالها ومن ثم تمسك بتلابيب الأمور وناصية الحكم بتسخير وسائلها المختلفة للاستحواذ على السلطة في الدولة، وهو الأمر الذي يصبح صعب المنال من خلال شريعة القرآن، إذا نفذت في دولة من الدول؛ لأن شريعة القرآن تصنع الحدود والأطر المتماسكة في الدولة، و تجسد نظامًا شعبيًا حقيقيًا؛ الحكم فيه للقرآن مصدر التشريع محاطا بسياج متين قائم على أساس المساواة والعدل والحرية والشورى.

عزاؤنا الوحيد أن نرى في الأفق القريب عهدا جديدا قد انبلج نوره ومع بداية سطوع شمسه تبدأ إشعاعات الثورة العربية الإسلامية ساعتها، وعند انصهارها ستنحاز هذه الثورة إلى الحق ونصرته والعدل وهيبته؛ لأنها تعلم أنه اختيار القرآن، فتعود بإذن الله الأمة إلى وحدتها؛ لأنه حبل الله المتين الذي إذا ما التفت حوله الشعوب حققت وحدتها وذاتيتها.

وإذا ما اعتصموا بغيره ضلوا وذهبت ريحهم، فهذه سنة الله ولن تجد لسنة الله تحويلاً ولا تبديلا، إنه القرآن الذي قال فيه سبحانه وتعالى في الآية ١٠٣ في سورة آل عمران: (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً) صدق الله العظيم

والدولة النموذج -العربية الإسلامية- سيسود فيها حتمًا المبدأ الديمقراطي في تنظيم المعاملات العامة للأفراد، وفي نطاق الحكم وأسلوبه يجب أن يستند الحكم إلى مبدأ الشورى، الذي ذكر القرآن الكريم أنه الأساس الذي تبنى عليه الحياة العامة فعلاً وحقيقة، لا شعارًا بدون فعل؛ الشورى بهيكليتها الإسلامية التي تبنى على العدل والمساواة والإحسان وحرية الرأي والتضامن الاجتماعي المادي والمعنوي، وتنهى عن الفحشاء والمنكر والبغي ويسود السلام الاجتماعي والأمن وصون كرامة الإنسان وحريته في اختياراته، وهنا سيتحقق حتما مجتمع السعادة والهناء ويتجسد على أرض الواقع شكل بديع وفريد عند العرب والمسلمين؛ مقابل لديمقراطية الغرب، وهو «الشورى وحرية الرأي».

وللحديث بقية..

= الإسلام السياسي/ د محمد سعيد عشماوي، سنا للنشر.

= الديمقراطية في الإسلام، عباس محمود العقاد. القاهرة.

= الثورة العربية الإسلامية صدر في ١٩٩٣م، عن مطبعة النجاح الجديد الدار البيضاء المغرب، للكاتب إبراهيم قويدر.

= SOCIOLOGY OF REVOLUTION P. SOROKIN NEW YORK

الثورة العربية الإسلامية... آتية.. آتية (٢)

إن المثل الأعلى لمجتمعنا العربي والإسلامي يتركز في غايات ثلاثة هي: الحرية والوحدة والعدل والمساواة، التي قوامها تعاليم الدين الإسلامي وتراثنا التاريخي والثقافي في تطبيق هذه التعاليم.. وحديثنا هذا سيكون عن العدل والمساواة التي يمكن أن تنادي بها الثورة العربية الإسلامية التي تختلف تمامًا عن الاشتراكية الماركسية والرأسمالية المستغلة التي تنادي بها بعض النظريات العالمية القائمة الآن في العالم.. ويمكن إيضاح الفروق الأساسية بين المساواة والعدل، والتوجهات الاشتراكية على النحو التالي:

العدل والمساواة كمنهج إسلامي يعترف بالله وبالدين الإسلامي، والاشتراكية الماركسية لا تعترف بالدين، وحتى متغيراتها وما أدخل عليها من تحويرات وتعديلات في بعض البلدان؛ ومنها للأسف بلدان عربية؛ حتى بعد التحويرات فإن جزءًا كبيرًا من توجهاتها يخالف تعاليم ديننا الحنيف.

العدل والمساواة تقر مبدأ المساواة بين كل الطبقات، وتنظم الحقوق الشرعية وفقًا للتعاليم المنصوص عليها في القرآن، ولا تغلب فئة على

أخرى، وتعمل على حل المشاكل بدون إراقة دماء أو انتقام، وتتيح للطبقات الجانحة فرص التقويم، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؛ لكي يعيش الفرد في المجتمع حياة كريمة دون استغلال، كما أنها تقسم الملكية إلى: ملكية مستغلة ناتجة عن كسب حرمه الله، وملكية خاصة غير مستغلة محققة مكاسبها بالكسب المشروع إسلاميًا، وتنظم نظامًا تكافليًا بديعًا من خلال برامج الزكاة والصدقات، وتعتبر هذه الأموال حقًا للفقراء في أموال الأغنياء، وبالتالي ترى أن الزكاة يجب أن يراقب أداؤها بصرامة أكثر مما هو سائر الآن.

إن الإسلام -كان وما زال- ثورة ضد الظلم الاجتماعي وقيم الاستغلال الجاهلة، ولهذا استطاع أن يحرر الشعوب بمبادئه وقيمه المتقدمة التي تدعو إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والإخاء وتعاون البشر والقضاء على سيطرة الطبقات، ولهذا كان الدين وما زال وسيستمر قوة دافعة للعدل والمساواة بهذا المفهوم.

إن الثورة المستهدفة، يا إخواني، بدأت خيوط نسيجها تظهر في شكل جمعيات متفرقة مختلفة التكوين؛ لكنها تلتف حول شعار واحد: الإسلام هو الحل، هذه الثورة هي توجه مؤمن بتعاليم الدين يحافظ على قدسيته ويمتد نظره إلى محيط العالم الإسلامي الكبير، الدين يعد بعدًا أساسيًا من أبعاد المجتمع الجديد، يسمح بالالتقاء

الحر مع المجتمعات الإسلامية الأخرى لمصلحة جميع المؤمنين، ومن ثم فإن أي تخطيط للمجتمع مبني على المساواة والعدل لابد أن يفسح للدين مكانًا مرموقًا فيه.. وفي سيرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أنه حدد للناس أنهم شركاء في ثلاثٍ: الماء والكلأ والنار ، وأضاف بعضهم في روايات أخرى: الملح. فما معنى ذلك؟

معنى ذلك أنه كانت المقومات الأساسية للحياة الاقتصادية في ذلك الوقت هي الرعي والماء، فاستلزم ذلك أن يكون الناس شركاء فيهما حتى لا يتسلط أحد ويدعي ملكيتها -الماء- لنفسه، ويستغل الآخرين، من هنا وباختلاف الأزمنة، فإنني أعتقد أن الماء والكهرباء مثلاً، ووسائل الانتقال بين المدن وغيرها من المواد والخدمات ذات صفة العمومية المطلقة لها تأثير مباشر في حياة الأفراد، فيجب أن تكون ملكية كل الناس.

الإسلام لم يكن دينًا للعبادات فقط، بل كان ينظم العدالة على الأرض وينظم المساواة ويتيح تكافؤ الفرص، وهذا كله يمكن التعبير عنه في كلمة واحدة: المساواة.

ولا يعني هذا أن المساواة كشعار لتكافؤ الفرص هي المساواة المطلقة بين الأفراد، ولكن ذلك يعني إتاحة فرص متساوية للعمل والإنتاج والخدمات أمام كل فرد حسب قدرته، أما النتائج بعد ذلك فستكون

متفاوتة حسب اجتهادات كل فرد، وهذا التفاوت مقبول ويعتبر تفاوتًا ناتجاً عن جهد مشروع مقبول ليس فيه مساس بفرص الآخرين.

وفي تصوري فإن أهم الوسائل التي يجب أن تتخذها الدولة العربية الإسلامية المنشودة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ما يلي:

أ) حق كل مواطن في فرصة عمل خاص أو بالمشاركة مع آخرين يتناسب مع كفاءته واستعداداته.

ب) حق كل مواطن في التعليم بقدر ما يتحمل استعداده وموهبته الذاتية.

ج) حق كل مواطن في الرعاية الاجتماعية والصحية.

إن إذابة الفوارق بين الطبقات والفئات معناه: تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب، بحيث لا توجد عائلة أو عشيرة أو قبيلة أو فئة أو طبقة تمثل الأسياد والآخرون خدام لهؤلاء الأسياد، بمعنى: أن كل فرد من أبناء الشعب يملك فرصة ويحصل عليها لا بالقرابة وانتمائه لعشيرة أو قبيلة معينة، ولكن بمؤهلاته وقدراته وجهده وحده، وحقه في ذلك مكفول في دولة الإسلام.

وللحديث بقية..

مراجع:

- GRASIA CHICAGO.HE POLITICAL SOCITY
- الثورة العربية الإسلامية ، إبراهيم قويدر، الناشر مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ١٩٩٣م.
- الله والعالم والإنسان في الفكر الإسلامي ، محمد جلال شرف، القاهرة.

الثورة العربية الإسلامية... آتية.. آتية (٣)

ونخلص في ختام هذه المقالات الثلاثة التي قدمت فيها بإيجاز نقل الأفكار الرئيسية لكتاب الثورة العربية الإسلامية.. إلى أن الثورة العربية الإسلامية الآتية مهما طال الزمن أو قصر ستقوم ببناء الدولة العربية الإسلامية ليشع فيها روح الديمقراطية الحقيقية من خلال الشورى المجسدة واقعيًا في سلطة يقوم الناس فيها بالمشاركة الحقيقية في الحكم، ومن خلال هذه الشورى تتحقق حرية التعبير والرأي وتصان حقوق وكرامة كافة المواطنين، وتتحقق داخل المجتمع عدالة تكافؤ الفرص، والعدل؛ إيمانًا وتمسكًا بأساس الأسس، وهو الله الرحمن الرحيم، يجري الكون على سنن الخالق، ويحاسب الخلق ببلاغ ونذير، ولا يظلم وما هو بظلام للعبيد، فحتما إله كهذا الإله العظيم سيكون إتباعنا لتعاليمه السماوية المنزلة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هي الضمان الأكبر لكل القيم الإنسانية المحقِّقة للمساواة والعدل.

ونبي ليس بمسيطر ولا بالمتجبر، ولكنه بشير نذير، وليس له من الأمر شيء، والأمر بينه وبين أمته مبني على المشاورة وكرم الأخلاق، إمام يطيع قبل أن يطاع، ويتولى الحكم من أيدي

المحكومين، وأمته هي المرجع لكل سلطان وكل سياسي، وكما تكونوا يولَّ عليكم، فهي المسؤولية عمن يسمونهم في وقتنا الحاضر بالمسؤولين.

ليس لأحد في دولة المستقبل البعيد القريب بإذن الله حق العسف والطغيان، وليس لأحد حق الفتنة والعصيان، ولهم حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل فيما يعلم وحسبما يستطيع..

لا سيادة لنسب، ولا سيادة لمال، ولا سيادة لإنسان ولا طائفة من الناس، ولكنهم جميعًا بِنْيَةٌ واحدة تأخذ حياتها من الجميع، وتعطي الفرص للجميع بالتساوي، وتحترم كرامة الإنسان ولا تفرق بينهم إلا بالتقوى، وينتظم قوامها على التعاون والمؤازرة، لا على التنازع والملاحقة، (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى)، (وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) صدق الله العظيم.

والناس سواسية، يؤخذ من القوي حق الضعيف، فإذا تفاوتت بهم الأقدار بعد ذلك فإنما يتفاوتون؛ ليكون أفضلهم أكرمهم عند الله وأنفعهم للناس..

حقًّا إنها عدالة ومساواة ذات طابع خاص، وديمقراطية -حرية سياسية- ذات مذاق مختلف؛ لأنها أعم من كل ديمقراطية عداها. فديمقراطيتنا تقوم على حق الإنسان، ورقيبه عليه أمام ربه هو

ضميره، فحيثما وجد إنسان بين الناس فهو صاحب حق في هذه الديمقراطية منذ أن ولدته أمه، وهو يملك هذا الحق، وإن لم تمنحه له حنكة السياسة، ولا تفضيل لحاكم أو سلطان، بل سلطانه منحة له من رب كريم، جسد حدود هذا الحق ونظمه في القرآن الكريم دستور دولتنا الجديدة الآتية.. الآتية.

وفيها لا مجال للاحتيال من قبل الأقوياء على الضعفاء؛ لإقناعهم بالصبر والطاعة، ولم يأت مكافأة لقوم على عمل في الحرب أو في السلم ولكنه هو الحق الذي تصدر منه الحقوق، ويدين به المخلوق لخالقه، ولا ينتظر فيه إذنًا من كبير ولا صكًّا متفقًا عليه بين الكبار والصغار.

ومن السهل على اللاغط المتحذلق أن يلغط بالفارق بين الحق المقرر والحق المعمول به في دنيا الناس، ولكن هذا السهل على اللاغطين لايسهل على الذين يرجعون إلى تاريخ «دنيا الناس»، وما تكسبه من تقرير الحقوق، فإن الشارع لا يعمل للإنسان عمله، ولكنه يقرر له حقه وحق غيره، ويعرفه بما هو مباح وما هو محرم عليه.. ونحن لا نطلب من الجماهير أن تأخذ بأيدينا لنعمل أو تأخذ بأيدينا لإيقافنا عن العمل، ولكننا نطالب أن تبين لنا الحدود والفواصل بين الحلال والحرام، وبين المشروع وغير المشروع، وتتركنا نعمل بحرية تحترم حريات الآخرين وحقوقه مثلنا تماما.

إن أحق إنسان بأن يحرص على حريته لَمَن يعلم أنه مدين بها لخالقه ولضميره، ولا فضل فيها عليه لأحد من الناس مهما كان، وإن حق الأمة أن تحرص على حريتها ولا تفرط فيها لأفراد أو طوائف مهما كانت الحجج، فإنهم لن يبلغوا الجبال طولا، ولا يمكن أن يكونوا إلا أناس خلقهم الخالق الذي خلقنا ومنحنا الحرية، وحق خلافته في هذه الأرض.

ودولتنا العربية الإسلامية عندما ستقوم ستعرفونها جميعًا لأنها تعلم أنها إذا قامت لا تقوم على ضلالة، وإنما هي التي تُضمَن فيها كل الحقوق، وأنها عندما تريد فتكون إرادة الله حيث تريد..

قد يقول البعض: هذا كلام نظري، فأين الشكل التنفيذي، وأقول له: إن هذا هو الجوهر والمضمون، أما شكل الدولة فكيف يكون بأحد الأشكال الحديثة أو بمزيج بين الحديث وأساليب الحكم الإسلامي الماضي، كل هذا لا يهم.

لا تيأسوا من رحمة الله، فالثورة العربية الإسلامية آتية بفضل المؤمنين بها والمجاهدين من أجل رفع راية الحق، راية الإسلام، لتحقيق الدولة النموذج التي تسير وفق دستور الله القرآن، وتستمد منهجها الحياتي منه، ومن سنة نبينا وقائدنا ومعلمنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

مراجع :

- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير . دار الجبل.
- القرآن، محاولة لفهم عصري، مصطفى محمود. دار الشرق.
- الديمقراطية في الإسلام، عباس محمود العقاد، القاهرة.
- الاجتماع الديني، د/ أحمد الخشاب، القاهرة.
- الثورة العربية الإسلامية. إبراهيم قويدر، دار النجاح الجديد، الدار البيضاء.